مجلة "آفاق فكرية"

ص. ص. 238 - 258

رت م د: 2353 - 0367

رت م د إ: 2602-5507

العود: محددات شخصية وأساليب عقابية

Relapse: personal determinants and punitive methodes

مداني مداني

جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم (الجزائر)، profmadani@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/01/04 **تاريخ القبول:** 2022/02/06 **تاريخ النشر:** 2022/05/05

ملخص:

ارتأينا من خلال هذه الدراسة الوصفية التحليلية المعنونة بـ " العود: محددات شخصية وأساليب عقابية" معرفة علاقة كل من المحددات الشخصية للسجناء المفرج عنهم والأساليب العقابية بالعود، والتي اعتمدنا فيها على منهج المسح الاجتماعي بالعينة والتي شملت 50 عائدا، وتقنية الاستبيان لجمع معطيات ميدانية بغية الإجابة عن سؤال عام مفاده: هل للمحددات الشخصية للمساجين المفرج عنهم والأساليب العقابية علاقة بعودهم إلى الإجرام؟ لنتوصل في النهاية إلى نتيجتين عامتين وهما:

1- للمحددات الشخصية للمساجين المفرج عنهم علاقة بالعود.

2- للأساليب العقابية علاقة بالعود.

كلمات مفتاحية: العود، أساليب العقاب، محددات شخصية، السجناء، الإجرام.

.Abstract:

Throughout this analytical descriptive study entitled "Relapse: personal determinants and punitive methods", we wanted to know the relation of personal determinants of the released prisoners and punitive methods with relapse. We have used the social scan method with the sample of 50 relapses, and a technic of questionnaire in order to gather field data to answer the question: Is there a relation of personal determinants of the released prisoners and punitive methods with their relapse to crime?

Finally, we deduced these two results;

1- There is a relation between personal determinants and relapse.

2- There is a relation between punitive methods and relapse.

Keywords: Relapse – punitive methods – personal determinants – prisoners – crime.

مقدمة:

نال المجرم والسلوك الإجرامي منذ القدم استهجانا اجتماعيا قويا، وجزاء قانونيا صارما، حيث عرفت المجتمعات لهذا الغرض السجون لتقوم بهذا الدور الذي عرف تطورا تلازم وتغيُر النظرة تجاه المجرم، والذي انجر عنه إعادة النظر في أساليب العقاب وما يتماشى والأهداف المرجوة منها،-عبر التاريخ-، لذا يرى فريق بأن يلحق بالمجرم جزاء من جنس العمل الذي قام به، وهي أقصى غايات الانتقام من المجرم عندهم، وفريق ثاني يرى بأن الغاية من العقاب ردع وزجر الجاني حتى يعدل عن سلوكاته الإجرامية، وبالتالي تطهير المجتمع من شروره، وفريق ثالث يرون في أساليب العقاب صلاح المجرم وتقويمه، وهي غايات أطلق عليها الأوربيون اسم "The Three"rs وهي على التوالي الانتقامRetaliation ، القمع Repression، الإصلاح Reformation.

هذه النظرة لازمها إعادة النظر في الغاية من السجون، وبالت إلي النظر في أساليب معاملة المساجين بها، وأصبحت بدلا من أماكن للتكفير والعقاب بيوتا للعلاج والإصلاح، وأصبحت معها شخصية المجرم من أولويات الاهتمام من قبل السياسات العقابية بداعي العلاج والإصلاح، وظهرت بذلك عقوبة السجن كأسلوب من أساليب العقاب التي أقرت جل الدراسات في حقل العلوم التي تناولت الجريمة والمجرم بأنها سببا مباشرا في عدم إعادة تأهيل الجناة وإصلاحهم، لأنها تسمح باجتماع المبتدئين من المجرمين بمعتادي الإجرام والخطرين منهم بمكان واحد، فيتعلمون منهم ويقلدونهم ويصبحون بذلك من محترفي أساليب الإجرام، والذي من شأنه كذلك أن يعيق عملية التأهيل هذه داخل المؤسسات العقابية، وحتى دفعهم بعد الإفراج إلى العود مرات أخرى ربما بعض المحددات الديموغرافية، وهذا ما نريد التأكد منه أو نفيه في هذه الدراسة.

1. منهجية الدراسة:

1.1. اشكالية الدراسة:

نالت ظاهرة العود باعتبارها حالة تعبر عن خطورة إجرامية كامنة في ذات الفرد المجرم، اهتمام المفكرين والمختصين بالنظر في أساليب وأهداف السياسة العقابية الماضية، التي أضفت على العقوبة طابع القسوة والإيلام، إلى أن أقر الفقه الجنائي بمختلف اتجاهاته عجز هذا النوع من الأساليب العقابية في استئصال الشخصية الإجرامية، وتقديم الحل الكامل للقضاء على ظاهرة

الإجرام" وحتى اعتبار العقوبة سابقة في العود عندما يعود الجاني لاقتراف جريمة أخرى"(وزارة العدل، 2002، ص.80)

وأخذت بذلك العقوبة مع ظهور حركات الإصلاح الاجتماعي للسجون بزعامة "بيكاريا" سنة1764 مفهوما ارتبط بإصلاح المحكوم عليهم وتأهيلهم للحياة الاجتماعية في جو بعيد عن امتهان كرامة الإنسان، لذا عمد القانون الجزائري إلى تكريس مبادئ وقواعد سياسة عقابية قائمة على فكر الدفاع الاجتماعي، بتركيزها على شخصية المجرم وتحديد مواطن الخلل فيها، وتشخيص الأسباب والعوامل المشجعة على انتشار الإجرام والعودة إليه، سواء العوامل الساكنة منها أو الديناميكية التي يمكن تغييرها، بدلا من حجز المحبوسين حتى لحظة انقضاء مدد عقوباتهم السالبة للحرية، لأن "احتمال ارتكاب الجانحين الذين يتابعون برامجا فعالة جرائم جديدة أقل من أولئك الذين لم يستفيدوا من مثل هذه البرامج"(ياسين بن لمنور، 2005 ، ص.2).

إن المتتبع لظاهر العود في المجتمع الجزائري من خلال تقارير المؤسسات الأمنية، ومن خلال دُور العدالة في الجزائر والمؤسسات العقابية التي أشار مديرها العام إلى أن"45% من السجناء المفرج عنهم يعودون إلى ارتكاب الجرائم ويترددون على السجون خلال العامين المواليين لتاريخ الإفراج"، يدفعنا إلى طرح السؤال العام التالي: هل للمحددات الديموغرافية للمساجين، وعقوبة السجن علاقة بالعود ؟ وعليه نطرح سؤالين فرعيين هما:

- هل للمحددات الديموغرافية علاقة بالعود؟
- هل لعقوبة السجن علاقة بالعود ؟

2.1. فرضيات الدراسة:

- للمحددات الديموغرافية علاقة بالعود للمؤسسة.
- لعقوبة السجن علاقة بالعود.

3.1. أهداف الدراسة:

- تحديد الخصائص الديموغرافية للمبحوثين.
- معرفة علاقة الخصائص الديموغرافية للمساجين المفرج عنهم بظاهرة العود.
- معرفة علاقة قضاء المساجين لمدد العقوبة بالمؤسسات العقابية في عودتهم للإجرام.

4.1. التحديد الإجرائي لأهم مفاهيم الدراسة:

العود: هو ارتكاب شخص راشد يتجاوز سنه الثامنة عشر (18سنة) لجريمة أو أكثر بعد أن صدر ضده حكم نهائي لم يعد قابلا لا للاستئناف ولا للطعن ولا للمعارضة أو يكون قد أنهى العقوبة المحكوم بها عليه، وعودته إلى المؤسسات العقابية، ويكون هذا العود من جناية إلى جناية أخرى، أو من جنحة إلى جنحة أخرى، أو من جناية إلى جنحة أو العكس.

العقوبة السالبة للحرية: هي مدة زمنية تتراوح ما بين الشهرين كحد أدنى والمؤبد كحد أقصى، صادرة بحكم قضائي نهائي ضد الأشخاص الذين ارتكبوا أفعالا مجرمة قانونا.

المحددات الديموغرافية: نقصد بها كل ما يخص المبحوث ويتعلق به من جنس، سن، مستوى تعليمي، مهنة، حالة مدنية، عدد أبناء، ومكان إقامة.

5.1. منهج الدراسة وتقنيتها:

1.5.1. منهج الدراسة:

اعتمدنا على منهج المسح الاجتماعي بالعينة "لوصف الظاهرة المدروسة وصفا كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها.

2.5.1. تقنية الدراسة:

اعتمدنا على تقنية الاستبيان لأنها تتماشى والنهج المعتمد في دراستنا، وكذلك لحجم العينة الكبير نوعا ما، إذ كانت جل أسئلة استمارتها العشرة (10) مغلقة تماما، لتقييد حرية المبحوث وهي موزعة على محورين، المحور الأول: خاص بالمحددات الديموغرافية للمبحوثين، واشتمل على سبعة (07) أسئلة وهي (السن، الحالة المدنية، عدد الأبناء، المستوى التعليمي، المهنة، مكان الإقامة، ونوع السكن)، ومحور ثاني خاص بالفرضية الثانية، واحتوى ثلاثة أسئلة وهي (مدة أطول عقوبة قضاها المبحوث بالسجن، عدد مرات دخوله السجن، ومدى الحصول على شهادة مهنية أو علمية).

3.5.1. عينة الدراسة:

عينة الدراسة هي عينة قصدية تمثلت في خمسين (50) معتادا للإجرام من جنس ذكر والذين قضوا عقوبات سالبة للحرية، حيث تم جمعهم عن طريق ما يسمى بالكرة الثلجية"boul à neige"

.

2. الجانب الميداني:

1.2. عرض وتحليل البيانات الميدانية:

1.1.2. عرض وتحليل معطيات الفرضية الأولى: للمحددات الديموغرافية علاقة بالعود.

جدول 1

علاقة سن المبحوثين بعدد مرات دخولهم السجن

السن	عدد مرات دخول السجن								المجموع	
	مرتين		3 مرات		4 مرات		5 مرات			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
25 – 18	9	18	2	4	-	-	-	-	11	22
33 – 26	-	-	4	8	11	22	3	6	18	36
41 – 34	-	-	-	-	09	18	-	-	9	18
49 – 42	-	-	-	-	-	-	7	14	7	14
50 فأكثر	-	-	-	-	-	-	5	10	5	10
المجموع	9	18	6	12	20	40	15	30	50	100

المصدر: معطيات الدراسة الميدانية

يتبين من الجدول رقم (01) أن نسبة 36% من المبحوثين الذين يتراوح سنهم ما بين 26 و33دخل منهم 22% السجن أربع مرات، و دخل منهم السجن ثلاث مرات نسبة 8%، ونسبة 6% منهم من دخلوا السجن خمس مرات، كما نجد نسبة 22% من المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18و25 سنة دخل منهم 18% السجن مرتين، وثلاث مرات ما نسبته 4%، في حين سجلنا نسبة 18% من المبحوثين الذين سنهم يتراوح ما بين 34 و41 سنة قد دخلوا السجن أربع مرات، لتليها في المرتبة الربعة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 42 و49 سنة بنسبة 14% قد دخلوا السجن أكثر من خمس مرات، وفي الأخير نسبة 10% من المبحوثين أعمارهم 50 سنة فأكثر دخلوا السجن أكثر من خمس مرات.

عندما نبحث في علاقة العمر بعدد مرات دخول السجن (العود) فإننا نبحث في الواقع عن دور المؤسسة العقابية في زيادة أو إنقاص الميول الإجرامية لدى المحبوس وعلاقة ذلك بعمره، حيث

نجد أن رأي أغلب المهتمين في علم الإجرام وعلم الاجتماع الجنائي وعلى رأسهم "سيذرلاند" يؤكد بأن للسن علاقة بعودة المبحوثين للإجرام وذلك عند تحليله للعلاقة بين السن والجريمة إذ يقر بأنه "كلما كان الشخص صغيرا حين يحكم عليه لأول مرة في الجريمة زاد احتمال الحكم عليه مرة ثانية وزاد احتمال استمراره في ارتكاب الجرائم لفترة طويلة"، أي أن ثمة علاقة بين سن النزيل من ناحية وتأثره سلبا بالسجن من ناحية أخرى، أي ازدياد احتمال العود بين صغار السن من النزلاء بسبب التأثر السلبي لإيداعهم في السجن وهم في هذه العمر من جهة، ومن جهة أخرى طول العمر الإجرامي للنزلاء الصغار واحتمال استمرارهم في الانتظام بسلك الجريمة لفترة طويلة، فالذي يودع بالسجن صغيرا يعود للإجرام عادة ويستمر في ممارسة الإجرام فترات طويلة وذلك بعد خروجه من السجن، بحيث أن الإيداع في السجن في هذه الحالة يعدل السلوك الذي ينتهجه النزيل عندما يخرج من السجن عن طريق تأصيل الجريمة في شخصيته بحكم صغر سنه واستعداده الأكبر للتأثر بمن حوله، بحيث يمارس الجريمة ويعود للسجن مرة أخرى ومرات، وهذا ما تؤكده نتائج هذا الجدول وذلك من خلال العلاقة الطردية بين سن المبحوثين وعدد مرات دخولهم السجن (العود) أي أنه كلما تقدم المبحوثين كان عدد مرات دخولهم السجن أكبر وقل عددهم مقارنة بمن هم أقل سنا.

كما أن هناك تعديل آخر للسلوك يحدثه الإيداع بالسجن، وهو تعديل يقوم به النزيل مرغما ليتواءم مع ظروف السجن، وهذا التعديل هو نوع من مسايرة ثقافة السجن بشكل عام.

وربما لعامل الحالة الزواجية علاقة بعدد مرات دخول المبحوثين المفرج عنهم للسجن وهذا ما يجيب عليه الجدول رقم(02).

جدول 2

علاقة الحالة الزواجية للمبحوثين بعدد مرات دخول السجن

الحالة الزواجية	عدد مرات دخول السجن								المجموع	
	مرتين		3 مرات		4 مرات		5 مرات			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
أعزب	9	**18**	6	**12**	13	**26**	-	-	28	**56**
متزوج	-	-	-	-	04	**8**	-	-	04	**8**
أرمل	-	-	-	-	1	**2**	07	**14**	8	**16**
مطلق	-	-	-	-	2	**4**	8	**16**	10	**20**
المجموع	9	**18**	6	**12**	20	**40**	15	**30**	50	**100**

المصدر: معطيات الدراسة الميدانية

يتبين من الجدول رقم (02) أن أكبر نسب العود كانت بين العزاب بنسبة 56%، إذ بلغت نسبة من عادوا منهم للإجرام أربع مرات بـ26%، و18 % من عادوا مرتين، و12% من عادوا ثلاث مرات، في حين سجلنا نسبة 20% من المبحوثين مطلقين عاد منهم للإجرام أكثر من خمس مرات 16%، ونسبة 4% منهم عادوا إلى الإجرام أربع مرات، كما وجدنا أن نسبة 16% من المبحوثين أرامل حيث عاد نسبة 14% منهم إلى الإجرام خمس مرات فأكثر، ونسبة 2% منهم عادوا للإجرام أربع مرات، وفي الأخير كل المتزوجين بنسبة 8% عادوا للإجرام أربع مرات.

تتوافق نتائج هذا الجدول وما دلت عليه الإحصاءات العقابية في أمريكا وفي الدول الأوربية من أن "الحالة الزيجية للشخص البالغ لها مدلول هام في علاقتها بالإجرام، إذ أن نسبة المودعين في السجون والإصلاحيات إلى كل مائة ألف شخص من حالة زيجية واحدة تكون أكثر انخفاضا لدى المتزوجين عنها لدى الأرامل، وأن هذه النسبة لدى الأرامل أقل منها لدى من لم يسبق لهم الزواج، بينما تكون النسبة المذكورة أكثر ارتفاعا لدى المطلقين منها لدى الأشخاص الذين ينتمون إلى الطوائف الزيجية الأخرى (آن سميت، 1975، ص.215).

كما أن لهذا الوضع الزواجي بين المبحوثين دلالته المتوقعة بالنسبة للدور السلبي لعقوبة السجن على المبحوثين، وهذا الدور أكده عدد كبير من الباحثين منهم مثلا "آن سميث" التي تشير إلى "أن معدل الجريمة يميل إلى الارتفاع بين المطلقات عنه بين المتزوجات.

كما وجدت "رادز ينوفتش" "أن معدل إجرام المطلقات والأرامل أعلى منه بين المتزوجات واللاتي لم يتزوجن بعد وأن هذا المعدل ينخفض بدوره بين المتزوجات عنه بين الأبكار، وقد ذهبت إلى أن الحياة الزوجية ترفع قوى المقاومة عند المرأة ضد العوامل الدافعة إلى الإجرام، كما أنها تؤمن أحوال مادية أحسن لها"(عبد الله عبد الغني، 1998،ص.32).

كما أكد دوركايم على علاقة الحالة الزواجية بالجريمة بشكل عام، أما فيما يخص دراستنا هذه فإنه يتضح بأن هناك فشل للمؤسسات العقابية في العملية التي تستهدف إصلاح المحبوسين بسبب عدم الاستجابة لعملية التأهيل، ومن هنا فإننا نرى بأن الوضع الزواجي بين المبحوثين يشكل عاملا معوقا لعمليات تأهيل النزلاء ومن ثمة زيادة التمثل لثقافة السجن وهي ثقافة مضادة للمجتمع وقيمه ومن ثم زيادة العود.

جدول 03

عدد أبناء المبحوثين

عدد الأنباء	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 3	6	**32**
4 – 5	12	**63**
أكثر من 5	1	**5**
المجموع	19	**100**

المصدر: معطيات الدراسة الميدانية

يتبين من الجدول رقم (03) أن نسبة 63% من المبحوثين لهم أبناء يتراوح عددهم ما بين 4-5 أبناء، ونسبة 32% من المبحوثين يتراوح عدد أبنائهم ما بين 1- 3 أبناء، وبنسبة 5% من المبحوثين لهم أكثر من 5 أبناء.

أغلبية المبحوثين وبنسبة 63% عدد أبنائهم يتراوح ما بين 4- 5 أبناء، مما يدل على أن أسرهم من الحجم الكبير وأن لحجم الأسرة علاقة بالإجرام والعودة إليه، وهذا ما أثبتته دراسة بوازون Boison التي توصلت إلى أن "نسبة 56.25% من نزلاء السجن المركزي "مالهاوس Mulhousse" كانوا آباء لثلاثة أبناء فأكثر، وذلك بالرغم من أن نسبة الأسر التي بها ثلاثة أطفال فأكثر لا تتجاوز 21.55% من مجموع الأسر الفرنسية، وهذا بطبيعة الحال يعني متطلبات اقتصادية كبيرة لتلبية الحاجات المادية والمعنوية الضرورية لهم ولأبنائهم، ولمن يعولوهم من غير الأبناء، وأمام عجز المبحوثين على تحقيق ذلك كون عدد كبير منهم وبنسبة 60% بطالين، وبنسبة 24% من ذوي الدخل الضعيف (عامل، عامل يومي) حسب الجدول رقم (02)، لذا يضطر المبحوث إلى تلبيتها بطرق غير شرعية كالتحايل والسرقة ونهب أموال الغير، فيكون بذلك قد اندرج في عالم الإجرام والعود مرات ومرات وهذا ما انتهى إليه بعض المهتمين بدراسة الجريمة وهو أن "ثمة علاقة مؤكدة بين البطالة والجريمة وأن البطالة مسؤولة إلى حد ما عن انتشار الجريمة ودفع الفرد إلى ممارسة السلوك المنحرف" (الأسعد العبد،2009، ص.125) .

جدول 04

المستوى التعليمي للمستجوبين وعدد مرات دخول السجن

المستوى التعليمي	عدد مرات دخول السجن								المجموع	
	مرتين		3 مرات		4 مرات		5 مرات			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
أمي	7	**14**	_	-	2	**4**	3	**6**	12	**24**
ابتدائي	1	**2**	1	**2**	9	**18**	8	**16**	19	**38**
متوسط	-	-	1	**2**	6	**12**	4	**8**	11	**22**

ثانوي	-	-	4	**8**	3	**6**	-	-	7	**14**
جامعي	1	**2**	-	-	-	-	-	-	1	**2**
المجموع	9	**18**	6	**12**	20	**40**	15	**30**	50	**100**

المصدر: معطيات الدراسة الميدانية

يتبين من الجدول رقم (04) أن نسبة 38% من المبحوثين مستواهم التعليمي ابتدائي دخل منهم السجن نسبة 18% أربع مرات، و16% دخلوا السجن أكثر من خمس مرات، ومرتين وثلاث مرات ما نسبته 2%، كما سجلنا نسبة 24% من المستجوبين مستواهم التعليمي أمي دخل منهم السجن مرتين 14%، وأكثر من خمس مرات 6%، و4% منهم دخلوا السجن أربع مرات، لتليها نسبة 22% من المبحوثين ذوي المستوى المتوسط، دخل منهم السجن 12% أربع مرات، و8% أكثر من خمس مرات، و2%دخلوا السجن ثلاث مرات، في حين 14% من المستجوبين مستواهم التعليمي ثانوي، دخل منهم 8% السجن ثلاث مرات، و6% أربع مرات، وفي الأخير كانت نسبة من مستواهم جامعي من المبحوثين1% دخلوا كلهم السجن مرتين فقط.

من خلال هذا الجدول نري بأن العلاقة عكسية بين المستوى التعليمي وعدد مرات العود، بمعنى أنه كلما كان المستوى التعليمي للمبحوثين مرتفع (ثانوي، جامعي) كان عدد مرات دخول السجن منخفض(عدد مرات العود)، في حين عدد مرات دخول السجن (العود) تجاوز الأربع مرات في وسط المبحوثين الذين مستواهم التعليمي منخفض جدا (أمي، ابتدائي، متوسط)، مما يدل على أن المستوى التعليمي العالي للمبحوثين جعل منهم أكثر تقبلا ووعيا وإدراكا لمضامين وأهداف البرامج التأهيلية المعتمدة بالمؤسسات العقابية مما ساعد على إصلاحهم وإعادتهم للمجتمع أفرادا أسوياء قادرين على الاندماج فيه وبشكل طبيعي، الأمر الذي يفسر عدم اعتيادهم السلوك الإجرامي، على عكس المبحوثين ذوي المستوى التعليمي المنخفض الذين جلهم من معتادي الإجرام، مما يعني أن البرامج التأهيلية قد فشلت في مهامها الإصلاحية تجاههم، لأن عامل المستوى التعليمي له دور وتأثير كبيرين في تقبل وتعامل المبحوثين مع العمليات الإصلاحية التي يتعرضون لها من تعليم تهذيب ديني وبرامج عمل...وبالتالي استئصال أحد العوامل الإجرامية فيزيل بذلك سببا للعود إلى الإجرام ويعتبر من هذه الناحية نظاما تهذيبيا.

تُعد الأمية والجهل عاملان إجراميان دون شك ومن شأن التعليم استئصالهما، والعلم بعد ذلك يتجه إلى تأهيل المحكوم عليه ويتضح ذلك من وجهين: فالمتعلم المفرج عنه يجد من فرص كسب العيش الشريف ملا يحضا الجاهل بمثله هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن التعليم لا

تقتصر وظيفته عند مجرد التزويد بالمعلومات ولكنها تتجاوز ذلك إلى إنضاج الإمكانيات الذهنية بما يستتبعه من تغيير أسلوب التفكير وكيفية الحكم على الأشياء وتبني منهج تصرف في الحياة، ويعني ذلك أنه إذا أحسن تنظيم التعليم وأنتج ثمرته، فإن المحكوم عليه ينتقل من فئة يفتقر أفرادها إلى التفكير السليم مما يجعلهم يسيئون التصرف، فيقدمون على الجريمة، إلى فئة أفرادها ذوي تفكير وتصرف أقرب إلى السلامة، فينكرون الإجرام ويرونه سلوكا غير لائقا بهم، وبذلك يكفل ابتعاد المفرج عنه عن طريق الإجرام ويعتبر بذلك أسلوب تأهيل فعال" (نجيب الكيلاني،1981،ص.106).

جدول 05

علاقة مهنة المبحوثين وعدد مرات دخولهم السجن

المهنة	عدد مرات دخول السجن								المجموع	
	مرتين		3 مرات		4 مرات		5 مرات			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
تاجر	1	2	-	-	-	-	2	4	3	6
عامل	-	-	6	12	-	-	2	4	8	16
عامل يومي	7	14	-	-	1	2	1	2	9	18
بطال	1	2	-	-	19	38	10	20	30	60
المجموع	9	18	6	12	20	40	15	30	50	100

المصدر: معطيات الدراسة الميدانية

يتبين من الجدول رقم (05) أن 60% من المبحوثين بطالين، منهم 38% عادوا إلى السجن أربع مرات، و20% عادوا إلى السجن أكثر من خمس مرات، و2% عادوا مرتين فقط، ثم نسبة 18% من المبحوثين يمارسون أعمالا يومية، منهم 14% دخلوا إلى السجن مرتين فقط، و2% عادوا أربع مرات، وهي نفس النسبة عند من عادوا أكثر من خمس مرات، كما سجلنا نسبة 16% من المبحوثين عمال، منهم نسبة 12% عادوا إلى السجن ثلاث مرات، و4 % عادوا أكثر من خمس مرات، وفي الأخير نسبة 6% من المبحوثين تجارا، فيهم من دخل السجن أكثر من خمس مرات بنسبة 4%، ومن دخل مرتين فقط بنسبة 2%.

إن المهنة بالنسبة للمبحوثين تعكس في حقيقة الأمر الواقع المعيشي لهم لذا فالبطالة كحالة تعطل وانعدام للنشاط تخلق لدى صاحبها عجزا تاما في تلبية حاجاته وحاجيات من يعولهم الأساسية من مأكل وملبس وغيرها، وأمام انعدام بعض المقومات لديه كالمستوى التعليمي وعدم توفر السكن اللائق كما هو حادث في دراستنا هذه مع المبحوثين وغيرها من العوامل يجد الفرد

نفسه يسلك سبلا غير شرعية في تلبية حاجياته وحاجيات من يعولهم، كما توفر للفرد كثيرا من الوقت الممل، فتخلق لديه شعورا بالقلق والخوف من المستقبل، كما أنها تولد لديه شعورا بالإحباط وانعدام الثقة بالنفس والتقدير الذاتي، وكلما امتدت فترة البطالة تدعمت مشاعر القلق والملل وعجز الفرد عن اكتساب المكانة الاجتماعية التي تليق بقدراته وطاقاته مما قد يدفع به إلى الخروج عن قواعد المجتمع المألوفة والتمرد على قوانينه وأعرافه وخرق نظمه من خلال سلوكيات منحرفة وارتكاب أفعالا مجرمة قانونا قد تصل إلى القتل.

جدول 06

علاقة مكان إقامة المبحوثين بعدد مرات دخولهم السجن

مكان الإقامة	عدد مرات دخول السجن								المجموع	
	مرتين		3 مرات		4 مرات		5 مرات			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
حضري	1	2	6	12	19	38	12	24	38	76
شيه حضري	8	16	-	-	-	-	2	4	10	20
ريفي	-	-	-	-	1	2	1	2	2	4
المجموع	9	18	6	12	20	40	15	30	50	100

المصدر: معطيات الدراسة الميدانية

يتبين من الجدول رقم (06) أن نسبة 76% من العائدين ارتكبوا جرائمهم في أماكن حضرية، إذ بلغت نسبة من عادوا أربع مرات 38%، ومن عادوا أكثر من خمس مرات بنسبة 24%، و12% من عادوا ثلاث مرات، و2% منهم فقط من عادوا مرتين، كما بلغت نسبة العود في المناطق الشبه حضرية 20 %، إذ عاد منهم 16% مرتين، و4% منهم أكثر من خمس مرات، وفي الأخير بنسبة 4% من المبحوثين الذين عادوا للإجرام يقطنون أماكن ريفية، منهم من عاد أكثر من خمس مرات بنسبة 2%، وهي نفس النسبة عند من عادوا أربع مرات.

إن الانحراف في المجتمعات التقليدية يكاد يكون معدما بسبب قوة عوامل الضبط الاجتماعي والأسري وخضوع الفرد خضوعا كاملا لقيم وتقاليد المجتمع، ولأن طبيعة المجتمع المحلي تعد من أهم المؤثرات الاجتماعية على سلوك الفرد، كما أن هناك علاقة بين الجريمة وطبيعة المنطقة السكنية، حيث يتسم نمو العمران الحضري للمجتمعات باختلاف الثقافات وانتشار العلاقات السطحية أو غير العميقة بين أفراد المجتمع وهو ما يؤدي إلى انتشار نوع من الفوضى الاجتماعية التي تشجع على الجريمة، وما يدعمها في ذلك تناقص مفهوم التكافل الاجتماعي وتفشي

النزعة الفردية ...مقارنة بأهل الريف، وتاريخ البحث الاجتماعي في ميدان المدينة والجريمة يقر بأن هناك تلازما بين الانحرافات السلوكية واتساع العمران، لما لهذا الأخير من مظاهر سلبية مثل التباين الكبير بين الطبقات الاجتماعية، وبروز مشكلات الهجرة الخارجية والداخلية سعيا لرزق أوفر، والتي يصاحبها في العادة زيادة مشكلات الشباب، وضعف الوازع الديني والروابط العائلية والأسرية وتفككها في بعض الأحيان، وغيرها من المظاهر السلبية، فعندما تتسع المدينة وتصبح ذات كثافة سكانية مرتفعة يرتفع معها مستوى الاحتياجات الإنسانية مما قد يتسبب في ازدياد القلق النفسي بين الشباب والذي بدوره يؤدي إلى تفشي العنف ومنه إلى الجريمة.

يتضح مما سبق أن الجريمة بصفة عامة والعود بصفة خاصة كشكل من أشكال الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي يرتبط ارتباطا مباشرا بطبيعة الحياة في المدن.

جدول 07

علاقة نوع سكن المبحوثين بعدد مرات دخولهم السجن

نوع السكن	عدد مرات دخول السجن								المجموع	
	مرتين		3 مرات		4 مرات		5 مرات			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
فيلة	1	**2**	-	-	-	-	-	-	1	**2**
شقة في عمارة	8	**16**	6	**12**	-	-	-	-	14	**28**
مسكن تقليدي	-	-	-	-	2	**4**	-	-	2	**4**
شاليه	-	-	-	-	12	**24**	-	-	12	**24**
بيت قصديري	-	-	-	-	6	**12**	15	**30**	21	**42**
المجموع	9	**18**	6	**12**	20	**40**	15	**30**	50	**100**

المصدر: معطيات الدراسة الميدانية

يتبين من الجدول رقم (07) أن نسبة 42% من المبحوثين الذين يقطنون بيوت قصديرية دخل منهم السجن أكثر من خمس مرات نسبة 30%، ودخل منهم السجن أربع مرات نسبة 12%، لتليها نسبة 28% من المبحوثين الذين يقطنون شقق بعمارات، دخل منهم السجن مرتين ما نسبته 16%، و12% ثلاث مرات، ثم نسبة 24% من المبحوثين يقطنون شاليهات دخلوا السجن أربع مرات، وبعدهم المبحوثين الذين يقطنون مساكن تقليدية بنسبة 4% دخلوا السجن أربع مرات، وفي الأخير نسبة ضئيلة جدا من المبحوثين الذين يقطنون فِلاَّت بنسبة 2% دخلوا السجن مرتين.

إن عدد مرات دخول السجن من خلال هذا الجدول له علاقة بطبيعة السكن، إذ نجد أن أكبر عدد مرات العود كان بين المبحوثين الذين يقطنون بيوتا قصديرية وشاليهات والتي تشكل

مشكلا حضاريا في المجتمعات التي تمر بتغير سريع في إفريقيا، كالجزائر على وجه الخصوص، فهي حسب (وايتز)"سكنات متراكمة ومكتظة والنقص في المصالح والتسهيلات من مميزاتها (علي مانع، 2002،ص.94).

فالبيوت القصديرية هي طرق عيش، وهي "تمثل اجتماعيا ثقافة فرعية مستقلة بمعايرها وقيمها تنعكس في ضعف أو انعدام النظافة والصحة وغالبا في نقص الاهتمام بالتعليم، وفي الانحرافات وسلوكيات أخرى راجعة إلى الركود والانطواء الاجتماعي"(علي مانع، 2002، ص.95).

إن العيش في سكنات كهذه له آثار معتبرة على ساكنيها، وخاصة الشباب المهاجر منهم والقادم من المناطق الريفية، الذين مع الوقت يتأثرون بالتمدن ويصبحون أكثر تقبلا للقيم الحضرية، مما قد يضعف الضبط الاجتماعي التقليدي الممارس عليهم من قبل عائلاتهم وجماعاتهم المحلية، مما يترك الكثير منهم أحرار يعملون ما يريدون تحت تأثيرات الحياة الحضرية وجماعات الرفاق، ونتيجة لذلك يسقطون في الانحراف والجريمة كما بينت ذلك الكثير من الدراسات التي أجريت في البلدان المتقدمة" بأن الكثير من المشاكل الاجتماعية مثل الفقر، تناول الكحول، الدعارة، الجريمة والجنوح تتمركز في مناطق الأحياء القصديرية والفقيرة في مدن المجتمعات النامية مثل سان جوان، ليما، مانيلا، وبومباي، لأن اللجوء لمثل هذه السكنات راجع لحجم السكنات المتوفرة الذي لا يلبي احتياجات النمو السريع للسكان الناتج عن الازدياد الطبيعي والهجرة، وعلى ضوء غلاء العقار والسكن والبناء، وأمام نسبة 60% من المبحوثين بطالين حسب الجدول رقم (02)، وكذا نسبة 34% من المبحوثين العمال والعمال اليوميين حسب نفس الجدول (5) فهم حتما ذوي دخل ضعيف لا يمكنهم من الحصول على سكن لائق عكس الميسورين ماديا وهذا ما توضحه الدراسة الحالية إذ أن نسبة 2% من أصل خمسين مبحوثا الذين دخلوا السجن مرتين فقط يقطنون فلات.

2.1.2. عرض وتحليل معطيات الفرضية الثانية: لعقوبة السجن علاقة بعود.

جدول 08

مدة أطول عقوبة محكوم بها على المبحوثين بالسنوات

مدة أطول عقوبة بالسجن	التكرار	%
أقل من سنة	40	82
1سنة	6	12
سنتين	2	4

3 سنوات	1	2
أربع سنوات فأكثر	1	2
المجموع	50	100

المصدر: معطيات الدراسة الميدانية

يتبين من الجدول رقم (08) أن نسبة 82% من المبحوثين كانت مدة عقوبتهم أقل من سنة، في حين نسبة 12% من المبحوثين تراوحت عقوباتهم ما بين أكثر من سنة إلى سنتين، ثم نسبة 4% من المبحوثين حكم عليهم بعقوبات تراوحت ما بين أكثر من سنتين إلى ثلاث سنوات، كما سجلنا نسبة 2% من المبحوثين تراوحت مدة العقوبة المحكوم بها عليهم ما بين أكثر من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات، وهي نفس نسبة من حكم عليهم بأكثر من أربع سنوات.

اتفق المهتمون بشؤون السجن والسجناء على أن العقوبة السالبة للحرية أصبح تنفيذها كأسلوب عقابي لا يفيد في إصلاح الجناة بل يزيد من فسادهم لأنها السبب في تجميع الجنات بمختلف خطورتهم الإجرامية في مكان واحد تسوده ثقافة فرعية مناهضة للمجتمع وقوانينه، فتحدث بذلك حسب "تارد" عملية محاكاة وتقليد الجناة المبتدئين للجناة المعتادين والخطرين، ويتعلمون منهم حسب "سيذرلاند" أساليب الإجرام، كما أن اختلاط المجرمين في مكان واحد يصعب ويعقد من مهمة الإدارة العقابية في اختيار الأسلوب العقابي المناسب ونوع البرامج التأهيلية التي يجب أن يخضع لها النزلاء بغية إصلاحهم وإعادة تأهيلهم اجتماعيا، وهو مما يحول دون احترام عملية تصنيف المجرمين بالمؤسسات العقابية وبالتالي عدم تحقيق هذه الأخيرة لعملية تهذيب الميول الإجرامية لهم، مما يبقي احتمال عودتهم للإجرام قائما.

جدول 09

عدد مرات دخول المبحوثين السجن

دخول السجن	التكرار	%
مرتين	9	18
ثلاث مرات	6	12
أربع مرات	20	40
خمس مرات فأكثر	15	30
المجموع	50	100

المصدر: معطيات الدراسة الميدانية

يتبين من خلال الجدول رقم (09) أن نسبة 40% من المبحوثين دخلوا السجن أربع مرات، ونسبة 30% من المبحوثين دخلوا السجن أكثر من خمس مرات، ثم نسبة 18% من المبحوثين دخلوا السجن مرتين، وفي الأخير وبنسبة 12% من المبحوثين دخلوا السجن ثلاث مرات.

جل المبحوثين من معتادي الإجرام مما يدل على أن البرامج الإصلاحية المعتمدة بالمؤسسات العقابية لم تنفع في القضاء على الميول الإجرامية عندهم والحد بذلك من خطورتهم، لأن وضع المجرمين بمختلف أصنافهم ودرجة خطورتهم في مكان واحد بالمؤسسات العقابية حتما يحول دون قيامها بمهامها التأهيلية والإصلاحية لهم، والتي من ورائها إعادة هذا النزيل الذي دفعت به العوامل الديموغرافية والاجتماعية والإيكولوجية والنفسية وغيرها إلى عالم الإجرام، فردا صالحا له القدرة على التمييز بين النافع والضار، محترما لقوانين مجتمعه الرسمية منها وغير الرسمية التي يجب عليه أن لا يخرج عليها وبقناعة، كي يتمكن من الاندماج فيه مرة أخرى.

إن عدم مراعاة عنصر هام من عناصر التصنيف للمساجين بالمؤسسات العقابية والمتمثل في العزل بين المجرمين الخطرين و معتادي الإجرام والمبتدئين من المبحوثين يضع المؤسسة العقابية أمام مشكلتين:

الأولى/ يتيح هذا الاختلاط بين المساجين بمختلف درجات خطورتهم الإجرامية وعدد مرات عودتهم إلى الإجرام في فضاء واحد تسوده ثقافة السجن الفرعية المضادة للمجتمع وقيمه الفرصة ليتعلمون فيما بينهم ويقلدون بعضهم البعض، فيكسب بذلك المبتدئون خبرة وتجربة معتادي الإجرام وتصبح بذلك المؤسسات العقابية وكرا للإجرام، مما يصعب مواجهة هذه الحالة المرضية في وسط المبحوثين إن لم تفشل عملية الإصلاح والتأهيل هذه في التعامل معها، فيصبح بذلك المفرج عنهم مجرمين أخطر مما كانوا عليه من قبل، مما يزيد من احتمال عودتهم إلى الإجرام.

الثانية/ صعوبة اختيار وتطبيق الوسيلة والأسلوب الملائمين لمواجهة أصناف المساجين المختلفة، مما يحول دون قيام المؤسسات العقابية بدورها الإصلاحي والتأهيلي للمساجين وتبقى خطورتهم وميولا تهم الإجرامية قائمة، وبالتالي عودتهم لممارسة الفعل الإجرامي بعد الإفراج عنهم أمرا واردا، وقد تحول عوامل عدة كالسن المستوى التعليمي، الحالة العائلية ونوع سكن المبحوثين كما رأينا سابقا دون تفعيل دور المؤسسات العقابية في عملية تأهيل وإصلاح المحبوسين.

جدول 10

علاقة مدة أطول عقوبة للمبحوثين بالمؤسسات العقابية بمدى حصولهم على شهادة مهنية

مدة أطول عقوبة	الحصول على شهادة				المجموع	
	نعم		لا			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
أقل من سنة	-	-	40	89	40	82
1 سنة	1	2	5	11	6	12
سنتين	2	4	-	-	2	4
3 سنوات	1	2	-	-	1	2
من 4 سنوات فأكثر	1	2	-	-	1	2
المجموع	5	10	45	90	50	100

المصدر: معطيات الدراسة الميدانية

يتبين من الجدول رقم (10) أن نسبة 82% من المبحوثين الذين قضوا عقوبات سالبة للحرية مدتها أقل من سنة لم يحصلوا على أية شهادة، لتليها نسبة 12% من المبحوثين من قضوا عقوبات تراوحت مدتها ما بين أكثر من سنة إلى سنتين لم يتحصل منهم 10% على أي شهادة، و تحصل منهم عل شهادات 2% فقط، في حين نجد أن نسبة 4% من المبحوثين الذين قضوا عقوبات تراوحت مدتها ما بين أكثر من سنتين إلى ثلاث سنوات تحصلوا على شهادة خلال مدة هذه العقوبة، كما سجلنا نسبة2% من المبحوثين الذين قضوا مدة عقوبة سالبة للحرية تراوحت مدتها ما بين أكثر من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات تحصلوا على شهادات، وهي نفس نسبة من تحصلوا عل شهادات بالنسبة لمن قضوا عقوبات مددها أكثر من أربع سنوات.

نرى من خلال هذه النتائج أنه كلما كانت مدد العقوبة السالبة للحرية كبيرة لازمه حصول المبحوثين وبنسب كبيرة على شهادات مقارنة بمن لم يحصلوا علي أي شهادة ممن قضوا عقوبات سالبة للحرية قصيرة المدة، لأن سلب الحرية القصير المدة لا يتيح الوقت الكافي لتنفيذ البرامج الإصلاحية والتأهيلية على المحكوم عليهم، إذ أن نجاح هذه البرامج في الميادين المهنية والتهذيبية والطبية والنفسية، و خاصة تنفيذ البرامج التعليمية التي تساعد النزلاء على تغيير سلوكهم وفي ذات الوقت لها تأثير كبير على تقبل النزلاء لبرامج أخرى وإكسابهم مهارات مهنية وهذا يتطلب بالضرورة

وقتا مناسبا وهو مالا توفره العقوبة القصيرة المدة، مما يترتب عليه عدم قدرة المفرج عنهم على الحصول على شهادات مهنية في الطبخ مثلا الحلاقة، التلحيم، البناء وغيرها من الشهادات المهنية الممكنة بالمؤسسات العقابية، وكذلك شهادات علمية تثبت المستوى العلمي الذي توصلوا إليه، مما يعود بالسلب على المفرج عليهم الذين فقدوا مهنهم ومصادر رزقهم بسبب سلب حرياتهم، إذ يجعل منهم أفرادا غير مؤهلين لخوض غمار الحياة ومواجهة متطلباتها المادية، لعدم حصولهم على عمل يكفل لهم معيشة كريمة لهم ولمن يكفلون -بالنسبة لمن لديهم أبناء أو متزوجين- فيصبحون بذلك عالة على أسرهم ومجتمعهم، مما قد يشعرهم بالحزن واليأس على أحوالهم وظروفهم المعيشية المزرية، وينمي فيهم مركب النقص و يضعف فيهم القدرة على المقاومة لأي مؤثر خارجي مادي كان أو معنوي، ويصبح بذلك احتمال الهروب من هذا الواقع أكثر ورودا، ولا سبيل لذلك إلا أساليب الإجرام والانحراف وبالتالي العود.

2.2. مناقشة نتائج الفرضيات:

1.2.2. مناقشة نتائج الفرضية الأولى: لعقوبة السجن علاقة بالعود.

معظم من دخلوا السجن شباب يتراوح سنهم ما بين 18سنة و33سنة بنسبة 58%، وهم الأكثر عودا إلى الإجرام ثلاث مرات فأكثر بنسبة 39%، وهذا إن دل فإنما يدل على ما تتصف به هذه الشريحة من المجتمع من عنفوان ونشاط وحيوية، وعندما لا يجدون أين يستغلونها يلجؤون إلى طرق مخالفة للقانون كالسرقة والمتاجرة في الممنوعات وغيرها، ليجدوا أنفسهم في النهاية في السجون، لأن" حياة الطفل العائلية القاسية والمليئة بالمنغصات فإن أثر ذلك ينعكس على حياته المستقبلية، مؤدية إلى انحرافه وارتكابه الجريمة"(صالح بن محمد آل رفيع العمري. 2002، ص.43)، لأن الكثير من المهتمين بهذا المجال ربطوا بين السن وارتكاب الجريمة، فسذرلاند يقول: "إذ لا بد أن للسن أثرا هاما-مباشر أو غير مباشر- في كثرة وقوع الجرائم (عبد الله غانم، 1987، ص.118)، وهذا ما اتفقت معه الكثير من الدراسات التي أقرت مجملها بأن عدد الجرائم في زيادة طردية مع العمر إلى أن تصل إلى ذروتها مع العمر الإجرامي، ثم تأخذ في التناقص مع التقدم في السن إلى أن تصل إلى أقل عدد لها مع سن الشيخوخة.

عدد مرات العود كان مرتفعا بين العزاب بنسبة 56% لأنهم حسب نتائج الفرضية مستواهم العلمي محدود جدا وبطالين، لذا لا شيء يمنعهم من المجازفة والتهور وسلك سبل الجريمة، كما أن معظم العائدين بنسبة 63% من أصل 19 عائدا عدد أبناءهم يتراوح ما بين 4 - 5

أبناء، ونظرا لأن معظم العائدين بطالين بنسبة 60% فيجدون حالهم عاجزين بالطرق الشرعية أن يقوموا بواجبهم تجاه أسره فيسلكون طرق الانحراف والجريمة، كما أن نسبة 62% من العائدين مستواهم التعليمي محصور بين أمي وابتدائي، فهذا يزيد من تعقيد الأمور لديهم، فهم لا معارف علمية لديهم تؤهلهم لأن يقدروا الأمور بمقادير الحكمة فيسلكون طرقا سوية في كسب لقمة العيش ولا يملكون شهادات مهنية تؤهلهم لأن ينجوا من شبح البطالة، لأن نسبة 60% من المبحوثين بطالين، عاد منهم 58% إلى السجن أربع مرات فأكثر، ويأخذ عدد مرات العود بين المبحوثين في التراجع كلما كان المبحوث يمارس عملا حتى وإن كان دخله بسطا، مما يدل على أن المهنة ترتبط ارتباطا مباشرا بالمستوى المعيشي للعائد للإجرام، فكلما كان بطالا أو صاحب دخل بسيط، كان يعيش تحت عتبة الفقر أو عندها، الأمر لذي يستدعيه إلى توفير ضروريات الحياة ولو بالأساليب غير الشرعية، فيمتهن بذلك السرقة والنشل والتحايل وغيره، وهذا ما ذهب إليه الكثير ممن يهتمون بالبحث في الجريمة، وهو أن "ثمة علاقة مؤكدة بين البطالة والجريمة وأن البطالة مسؤولة إلى حد ما عن انتشار الجريمة ودفع الفرد إلى ممارسة السلوك الانحرافي" (عبد الله غانم. 1990، ص.45)، ومنهم "دي فيرس" الذي بين أن ما بين 85% و95% ممن ارتكبوا جرائم في إيطاليا كانوا من الفقراء، وكذلك العالم الهولندي "بونجر" الذي أرجع الجريمة إلى الفقر بسبب ما يخلفه من خلافات وصراعات في الأوساط الأسرية، وما توصلت إليه دراسة عزة صالح الألفي (عزة صالح الألفي، 1980، ص.254)، من أن هناك علاقة بين ضغوط الفقر وبين العود إلى الجريمة، ودراسة سعيد سياف الشهراني (سعيد سياف الشهراني، 1992، ص.96)، ولتي تقر بأن هناك علاقة بين العود وبين المستوى الاقتصادي المتدني لآباء العائدين، وكذلك ما قاله سذرلاند: "أن هناك كثيرا من الدراسات قد أوضحت أن المنحرفين البالغين والأحداث يتمركزون في الطبقة الدنيا اقتصاديا (عبد الله غانم، 1990،ص.54)، مما قد يدفع بالكثيرين منهم إلى الاندماج في الأوساط الإجرامية.

لقد اتضح في دراستنا هذه أن عدد مرات العود كان مرتفعا بين من يقطنون أماكن حضرية بنسبة 76%، إذ بلغت نسبة من عادوا أكثر من أربع مرات 62%، في حين قل عدد العائدين أكثر من أربع مرات بالأماكن الشبه حضرية حيث بلغت نسبتهم 4%، في حين قل عدد مرات العود بشكل ملحوظ بين من يقطنون بالأرياف، وهذا يتوافق تقريبا مع دراسة عبد العزيز الوتيد التي توصلت إلى أن نسبة الانحراف تزداد في المدن عن مثيلتها في القرى وتزداد في الأحياء الشعبية عن الأحياء الرقية، كما أظهرت دراسة سعيد سياف الشهراني أن العود ظاهرة حضرية فمعظم العائدين ترجع

أصولهم إلى المدن لما يميزها من فوضى اجتماعية وضعف الروابط الاجتماعية، بينما تقل نسبة العائدين إلى الجريمة من سكان القرى وأهل البادية، ويكاد يكون معدما بسبب قوة عوامل الضبط الاجتماعي.

كما اتضح أن نسبة 42% من العائدين يسكنون بيوتا قصديرية دخلوا السجن أكثر من أربع مرات، ثم نسبة 24%من المستجوبين يقطنون شاليهات دخلوا السجن أربع مرات، وبعدها المستجوبين الذين يقطنون مساكن تقليدية بنسبة 4% دخلوا السجن أربع مرات، لتليها نسبة 28% من المستجوبين الذين يقطنون شقق بعمارات دخلوا السجن مرتين وثلاثة، وفي الأخير نسبة ضئيلة جدا من المستجوبين الذين يقطنون فلاّت بنسبة 2% دخلوا السجن مرتين، وهي نسب تدل على أن عدد مرات العود تتناسب عكسيا وطبيعة السكن، أي أنه كلما كان السكن راقيا قلت نسبة العود والعكس صحيح لأن السكنات البسيطة ولانعدام شروط الراحة فيها والعيش الكريم تدفع بأهاليها إلى مغادرتها والبقاء وقتا أطولا خارجها، مما قد يدفع بهم للاحتكاك بأمثالهم وربما بالمجرمين فيتعلمون منهم أساليب وتقنيات الإجرام وربما يتخذونه مهنة.

من خلال عرض نتائج الفرضية الثانية: **"للمحددات الديموغرافية علاقة بالعود"** ومناقشتها على ضوء نتائج بعض الدراسات تأكدنا من تحققها.

2.2.2. مناقشة نتائج الفرضية الثانية: للمحددات الديموغرافية علاقة بالعود.

يتبين من عرض بيانات الفرضية الثانية أن معظم المبحوثين قضوا عقوبات سالبة للحرية لا تتجاوز سنة بنسبة 82%، فعقوبة السجن وإضافة إلى سلبياتها الكثيرة من استنزاف لخزينة لدولة، سرعة تأثر السجين بالمحيطين به من المجرمين، انخفاض المستوى الصحي والخلقي بينهم، الحرمان الجنسي، تفكك أسرهم وانقطاع المورد المالي عنهم، تعرضهم للاستهواء، نشر للجريمة وازدياد عددها، وازدياد سلطان المجرمين، وكذلك انعدام قوة الردع بعقوبة السجن وهذا ما تؤكده "نسبة 70% من الموجودين بالسجون قد سبق لهم دخول السجن" (عبد الله بن علي الخثعمي، 2008،ص.62)، وإن دل هذا فإنما يدل على أن "العقوبة غير رادعة لمثل هؤلاء" (عيس حسن، 1404، ص.82)، واكتساب خبرات إجرامية وسلوكيات فاسدة (عنف، تدخين، تعاطي المخدرات والمسكرات، المقامرة، الاستغلال)، نجد أعظمها في "ازدحام السجون التقليدية واختلاط السجناء بمختلف فئاتهم وثقافاتهم وأنماطهم" (عيس حسن، 1404، ص.81)، وبالخصوص إذا تعلق الأمر بالعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة ولتي فوق كل هذه السلبيات فهي غير كافي لينال لمحكوم بها

عليهم فرصة الاستفادة من البرامج التأهيلية والإصلاحية المتنوعة بالمؤسسات العقابية وعدم حصولهم على شهادات علمية ومهنية قد تفوت عليهم فرصة الظفر بمهنة، مما قد يجعلهم عرضة للبطالة وبالتالي احتمال عودتهم للإجرام وهذا ما أكدته النسبة 89% في دراستنا هذه، كما قد تجعلهم يكرهون أن يخرجوا من السجن كي لا يواجهون حياة العمل والكد من جديد و"يموت فيهم كل شعور بالمسؤولية نحو أسرهم، بل نحو أنفسهم قلا يكادون يخرجون من السجن حتى يعودوا إليه لا حبا في الجريمة، ولا حرصا عليها وإنما حبا في العودة إلى السجن وحرصا على حياة البطالة" (عودة عبد القادر، 1408، ص.738)، وهذا ما أكدته نسبة 70% من المفرج عنهم قد تعرضوا لعقوبة السجن أكثر من أربع مرات، وهذا إن دل فإنما يدل على أن "السجن قد وطد حياة كثير من المساجين على المعيشة فيه ولذلك يعودون إليه بعد ما ألفوه"(عبد الله عبد الغني غانم، 1998، ص.52)، وأن "السجن يؤدي إلى أمراض نفسية وفيزيقية وعقلية في قمة الخطورة" (عبد الله عبد الغني غانم، 1998، ص.54)، تحول دون قيام المؤسسات العقابية بدورها التأهيلي والإصلاحي، وبالتالي تنامي ظاهرة العود بين المساجين المفرج عنهم.

على ضوء مناقشة هذه النتائج في إطار دراسات من تراث علم الاجتماع الجنائي تبين أن الفرضية الثانية:" للمؤسسة العقابية علاقة بعود المساجين المفرج عنهم نهائيا للإجرام" قد تحققت.

خاتمة:

نالت ظاهرة العود اهتمام الباحثين والمختصين لما لها من آثار سلبية ونتائج وخيمة على الشبكة الاجتماعية خصوصا، والبناء الاجتماعي عموما، فعلاوة على ما تخلفه من حالات لا استقرار سواء على المستوى الأمني والنفسي والاجتماعي، تكلف الدولة ميزانية مرتفعة تصرف على قطاع العدالة بما فيه المؤسسات العقابية التي يتم فيها المواجهة الفعلية لهذه الظاهرة من خلال توفير العنصر المادي والبشري لتقوم هذه الأخيرة بدورها المتمثل في إصلاح وإعادة إدماج المحبوسين على أحسن وجه، الأمر الذي يتطلب من ذوي الاختصاص التعرف على الظاهرة بدقة وذلك من خلال أنواعها وشروطها وكذا الصور المختلفة لها وكيفية إثباتها على أرض الواقع ومعرفة الأسباب الحقيقية التي كانت من وراء تفشيها، والنظر في بدائل للعقوبة السالبة للحرية للتقليل من أضرارها على المحكوم عليهم بها، وكذا لمعرفة السبل إلى احتواء العوامل الديموغرافية بما يكفي لتذليلها عن طريق ميكانزيمات تتوافق وما يتطلبه كل عامل منها للحيلولة دون مساهمتها في عودة أصحابها إلى الإجرام مرة أخرى.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الأسعد العبد، دور الخصائص النفسية والاجتماعية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية وخصائصها في تشكيل وتوجيه العملية التعليمية والتربوية بها، الندوة العلمية حول التعليم داخل المؤسسات الإصلاحية، قطر، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009.
2. آن سميث. النساء في السجون، عرض وتعليق : على حسن فهمي، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1975 .
3. سعيد سياف الشهراني، عوامل العود إلى للجريمة. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، 1992.
4. صالح بن محمد آل رفيع العمري. العود إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية. الرياض، 2002.
5. عبد الله بن علي الخثعمي، بدائل العقوبة السالبة للحرية بين الواقع والمأمول، الرياض، د.م.ن،2008.
6. عبد الله عبد الغني غانم. علم الاجتماع الجنائي الإسلامي. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1990.
7. عبد الله عبد الغني غانم، تأثير السجن على سلوك النزيل، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،1998.
8. عبد الله عبد الغني غانم، جرائم المسنين في العالم العربي: دراسة إحصائية تحليلية، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1987.
9. عبد المانع يوسف السنهوري، مدى فاعلية أساليب التأثير المباشر في مواجهة مشكلة عودة الأحداث إلى الإجرام، المجلة العربية للدراسات الأمنية، العدد التاسع، الرياض،1990.
10. عزة صالح الألفي، شخصية المجرم العائد في ضوء بعض العوامل السيكولوجية والاجتماعية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، قسم علم النفس، جامعة عين الشمس، 1980.
11. على مانع، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة: دراسة في علم الإجرام المقارن. ط2، الجزائر: د. م. ج، 2002.
12. عودة عبد القادر، التشريع الجنائي الإسلامي. بيروت، مؤسسة الرسالة، 1408.
13. عيس حسن، بيئة السجين في ماضيه وحاضره وتأثيرها على سلوكه. الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1404.
14. القادر عود، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، بيروت، مؤسسة الرمالة، 2001.
15. نجيب الكيلاني، المجتمع المريض، القاهرة: مؤسسة الرسالة،1981.
16. وزارة العدل (2005)، قانون تنظيم السجون إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر.
17. وزارة العدل، إصلاح العدالة والسجون، الندوة الوطنية حول إصلاح العدالة والسجون، الجزائر 2002.
18. ياسين بن لمنور، العود في الجزائر، جريدة الشروق اليومية، الجزائر، 2005.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال وفق نظام توثيق الجمعية الأمريكية لعلم النفس APA الإصدار السابع (7):

مداني مداني. (2022). العود: محددات شخصية وأساليب عقابية. *افاق فكرية*، سيدي بلعباس (الجزائر)، *10* (1)، ص ص 238-258؛ رابط المجلة

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/396